أثناء لقائه مسئولي محافظات مأرب والجوف وشبوة

الرئيس: الإرهاب يقتل التنمية

■ أكد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام اهمية تعاون الجميع لمواجهة الارهاب والقضاء عليه باعتباره آفة تضر بالشعوب والتنمية.. وتهدد الامن والاستقرار.

وقال فخامته في كلمته أثناء زيارته المنطقة الوسطى «الجوف، مأرب، شبوة» ولقائه بقيادات السلطة المحلية والشخصيات الاجتماعية في هذه المحافظات: في ظل الارهاب لا تستطيع الدولة بجيشها وأمنها القضاء عليه ما لم يكن هناك تعاون صادق من كل أبناء المحافظات، وفيما حث فخامته أبناء محافظات الجوف ومأرب وشبوة على التحرك والبقظة، أوضح أن مصالح الشعب اليمني في هذا المثلث واصفاً إياه بمثلث الخير والعطاء والرجال الأوفياء.

كما جدد رئيس الجمهورية دعوته كل القوى السياسية للمشاركة في الانتخابات بفاعلية .. مؤكداً أن الانتخابات حق للشعب اليمني وأن الأحزاب هي وسيلة وليست غاية..

□ تفاصيل ص٢

نائب الرئيس: المؤتمر ملتزم للشعب بإجراء الانتخابات في موعدها

■ أكد الاخ عبدربه منصور هادي النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام أن الانتخابات النيابية القادمة ستتم في موعدها المحدد دستورياً في الـ٢٧ من أبريل المقبل أوضح ذلك خلال استقباله ماجي سالم مديرة برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية «أيفس».

وقال النائب الأول لرئيس المؤتمر: إن عجلة الديمقراطية قد انطلقت مع اعلان قيام الجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩٠م، وتخلصت اليمن من الشمولية والانغلاق عن الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية التي عانت منها إبان فترة التشطير.

مشيراً الى أن اليمن بتاريخه الجديد اعتمد الديمقراطية منهجاً واضحاً ومخرجاً مشرفاً وبديلاً منطقياً عن المماحكات والاختلافات في طريق تطوره السياسي والاقتصادي.. وأكد الاخ عبدربه منصور هادي أن النجاحات التي تحققت في طريق تجذير وتكريس النهج الديمقراطي في بلادنا لا يستهان بها وتمثل علامة مشرقة في المنطقة كلها، وهو ما يتوجب على المؤسسات والهيئات الدولية والاقليمية والمحلية دعمها بكل قوة واصرار، انتصاراً لتلك المبادئ والقيم التي تمثلها الديمقراطية.. وقال: إن الانتخابات النيابية ستتم في موعدها المحدد دستورياً في السابع والعشرين من أبريل المقبل.. مؤكداً أن ذلك التزام للشعب وهي مسئولية لا مناص للمؤتمر الشعبي العام من تنفيذها.من جانبها قالت ماجي سالم: إن المؤسسة تدعم المسار الديمقراطي في بلادنا بصورة لا تقبل المواربة، وبما يتوافق مع مبادئ واهداف النظم الديمقراطية المتعارف عليها.

مؤكدة أن منظمة «ايفس» مع اجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

استعرضت تطورات قضية مقتل الشهيد القدسي:

نقابة الاطباء تدعو إلى رفع الأضراب بعد القبض على ٨ من الجناة

■ عقد المكتب التنفيذي لنقابة الاطباء اجتماعاً أمس برئاسة الدكتور عبدالكريم ثامر نقيب الاطباء رئيس المكتب التنفيذي ضم قيادة فرع النقابة بامانة العاصمة. ووقف أمام تطورات قضية مقتل الشهيد الدكتور درهم القدسي واستعرض الاجراءات التي اتخذتها النقابة في التواصل مع الجهات المعنية، وثمن الاجتماع تثميناً عالياً اهتمام وتفاعل وزارة الداخلية مع قضية الدكتور القدسي.وأكد الاجتماع على حث الاجهزة الأمنية على مواصلة جهودها للقبض على بقية الجناة، وقد صدر عن الاجتماع بيان تلقت «الميثاق» نسخة منه أشار الى ان جهود النقابة أسفرت عن القبض على ٨ من افراد العصابة التي اغتالت الشهيد القدسي.

وطالب البيان بتحويل القضية الى النيابة الجزائية باعتبار الجريمة جسيمة.. مهيباً بجميع الاطباء رفع الاعتصامات والاضرابات وعدم الانجرار وراء الدعوات غير المسئولة التي تقف وراءها جهات تعمل على تحويل مسار القضية، متناسية نوعية الخدمة التي يقدمها الاطباء ومسئوليتهم الانسانية والاخلاقية أمام المجتمع.

من «يذهب منفرداً».. ولماذا؟
المشاركة.. المقاطعة.. وبينهما «التعطيل»
الشارع السياسي 5

الحوار.. مبدأ والتزام ثابت للمؤتمر الشعبي العام
يمن جديد 8

مماطلة المشترك دليل على تخبطه السياسي
البرلمانية 9

النساء يطمحن لتغيير برلمان 300 وامرأة
المرأة 12

رؤية

إن الإرهاب آفة مضرّة بالشعوب وبالتنمية والأمن والاستقرار..

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رئيس الوزراء لـ«الميثاق»:

على المعارضة احترام إرادة الشعب و٨٤٪ من الناخبين غير الحزبيين

■ حذر الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء من المساس بالثوابت الوطنية أو الأعمال التي تسيئ الى الأمن والاستقرار الذي تنعم به البلاد..

وقال رئيس الوزراء: إن الحكومة لن تقبل ولن تسمح لأية دعوات أو أعمال تمس الثوابت الوطنية والأمن والاستقرار وستواجه بحزم..

مؤكداً أن التنمية مرتبطة بالأمن والاستقرار وأن الاقتصاد الوطني لايزال يدفع فاتورة الأعمال الارهابية منذ حادثتي تفجير «كول وليمبرج».. مشيراً الى أن الخلايا الارهابية لاتزال تلحق أضراراً باقتصادنا بشكل غير عادي، وينبغي بعد كلمة فخامة الاخ رئيس الجمهورية التي ألقاها أمام أبناء محافظات شبوة والجوف ومأرب.. أن يتكاتف جميع أبناء شعبنا وفي مقدمتهم الأحزاب والتنظيمات السياسية والوقوف صفاً واحداً لمواجهة الارهابيين واجتثاث هذا الشر الذي يفاقم من معاناة المواطنين.

وفيما يتعلق بالدعوات الانفصالية التي يروج لها أشخاص يزعمون أنهم يمثلون المحافظات الجنوبية أكد الدكتور علي محمد مجور أن أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية وحدويون وقد أكدوا وحدويتهم بالدماء التي جادوا بها لافشال مؤامرة الانفصال في عام ١٩٩٤م وعمدوا الوحدة بالدم الى الأبد، مشيراً الى أن ما يحدث في تلك المحافظات هي ظاهرة صوتية تروج لها بعض وسائل الاعلام.

وفيما يتعلق بمشكلة المتقاعدين قال رئيس الوزراء: لقد عالجنا ٩٥ ألف حالة من المتقاعدين العسكريين ودفعت الدولة حوالى ٥٠ مليارا لتجاوز تلك المشكلة، لكن لابد من التمييز بين المطالب الحقوقية وبين الدعوات التي تحمل مشاريع تامرية تستهدف اليمن.

وتطرق الدكتور علي محمد مجور الى آخر المستجدات فيما يتعلق بالحوار بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك قائلاً:

الدستور يؤكد على إجراء الانتخابات النيابية كل ست سنوات، والقيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يؤمن بضرورة مشاركة كل القوى السياسية في الساحة الوطنية بالانتخابات النيابية القادمة.

موضحاً أن نتائج الانتخابات المحلية كانت وراء أساليب الابتزاز التي تمارسها أحزاب المشترك اليوم خوفاً وهروباً من الهزيمة في الانتخابات النيابية بعد تراجع ثقة الناخبين بمرشحي المشترك في الانتخابات المحلية بشكل كبير جداً.

وقال رئيس الوزراء: لقد طرح فخامة الاخ رئيس الجمهورية الحلول لكل مطالب المشترك ومع ذلك اختلفوا على تحديد أسماء ممثليهم في اللجنة العليا للانتخابات وهكذا نجدهم يتعارضون ويتناقضون في مطالبهم بين كل فترة وأخرى، كما أنهم يصعدون من إفتعال المشاكل خوفاً من الانتخابات.وأكد رئيس الوزراء أن المؤتمر ماض في إجراء الانتخابات ولن يقبل بالإبتزاز أو تقديم المزيد من التنازلات لأحزاب المشترك فهم ليسوا أوصياء على العملية الديمقراطية وعليهم أن يحترموا إرادة الشعب و ٨٤٪ من الناخبين غير الحزبيين موضحاً أن قيادة المؤتمر الشعبي العام لاتزال تحرص على مشاركة كل أطراف العملية السياسية في الانتخابات النيابية القادمة.

□ تفاصيل ص٣

الراعي: أحزاب المشترك غير جادة في الحوار مع المؤتمر

■ أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام الشيخ يحيى علي الراعي أن أحزاب اللقاء المشترك غير جادة في الحوار مع المؤتمر، وتحاول اختلاق الأعذار والمماطلة سعياً الى اعاقة اجراء الانتخابات النيابية الرابعة في موعدها وإدخال البلاد في فراغ دستوري. ودعا الراعي في كلمته التي ألقاها في دورة فرع المؤتمر بجهران بمحافظة ذمار، المشترك الى أن يعودوا الى جادة الصواب وأن يضعوا المصلحة الوطنية فوق المصلحة الحزبية والشخصية، وأن يعتبروا مما يجري في العراق وفلسطين وافغانستان والصومال، كون ما يقومون به لا يخدم الوطن ولا الأمن والاستقرار والتنمية.

□ تفاصيل ص٦

فيما انتقد أداء محليات الضالع

الشعيبي: الوحدة أصبحت حقيقة لاجدال حولها

■ انتقد يحيى الشعيبي عضو اللجنة العامة للمؤتمر أداء المجالس المحلية بمحافظة الضالع وقال في كلمته في أعمال مؤتمر مديرية الضالع: إنها تمارس دورين مزدوجين «حاكم ومعارضة» بالرغم من دعم الدولة والحكومة لها وبانها في اطار حالها المؤسف هذا باتت مشغولة بجوانب فرعية.. مطالباً اعضاء وقيادات المحليات في الضالع بتحمل مسئولياتهم ومتابعة تنفيذ المشاريع. وكان الشعيبي قد هاجم ما يسمى بالحراك الجنوبي ووصفهم بأصحاب المشاريع الصغيرة والذين لا يمكن أن يرتقوا إلا إلى مستوى مخربين.. وقال الشعيبي إن الذين يدعون بأن أبناء المحافظات الجنوبية الموجودين داخل المؤتمر هم قلة نقول لهم وبالفم المليان بانهم واهمون ،مؤكداً أن عدد أعضاء المؤتمر الذين صوتوا له في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهدتها اليمن في سبتمبر العام ٢٠٠٦م أعداد غفيرة جداً، وأضاف عضو اللجنة العامة في كلمة ألقاها في فعاليات الدورة الاعتيادية لفرع المؤتمر بمديرية الضالع أن هناك أكثر من خمسة آلاف من أبناء المحافظات الجنوبية لديهم مناصب عليا في الدولة بالإضافة إلى الوظائف الأخرى.وأكد الشعيبي أنه لا وصاية لأحد على أبناء المحافظات الجنوبية وقال :على الذين يدعون الوصاية أن يدركوا أنهم ليسوا أوصياء على أحد فالوحدة أصبحت حقيقة لا جدال فيها ولا حوار حولها.

كلمة الميثاق

لا مساومة على الاستحقاقات الدستورية

■ ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م يوم الاستحقاق الديمقراطي البرلماني فيه يختار ابناء وطن الـ ٢٢مايو العظيم ممثليهم في السلطة التشريعية -مجلس النواب- في انتخابات تنافسية حرة ونزيهة تعبر عن ارادتهم الحرة في مناخات من العلنية والشفافية مجسدين وعياً سياسياً ووطنياً مسئولاً انضجته تحولات الخيار الديمقراطي باعتباره خياراً يمنياً خالصاً ارتبط اشتراطياً بالوحدة فكان منجزها الرديف به تتسارع حركة مسيرة بناء اليمن الجديد بديناميكية خلاقة تستجيب لبناء الحاضر المشرق والملبية لمتطلبات المستقبل الافضل.

في هذا السياق لن يمكن بأي حال من الأحوال التعاطي مع موعد هذا الاستحقاق الدستوري على اساس الاهواء والرغبات لبعض القيادات الحزبية التي اعتادت ممارسة السياسة بذهنية شمولية وماضوية وكأن الوطن وابناءه ليسوا إلاّ موضوعاً لتحقيق مصالحها الضيقة اعتماداً على نظرية المؤامرة.. معتبرة أن أقصر الطرق لبلوغ مآربها عبر حبك الدسائس ونسج الاشراك ونصب الافخاخ.. وفي كل مرة تقع في شر أعمالها عاجزة عن استيعاب الحقائق.. ان شعبنا قد تجاوز مثل هذا الفهم بفضل الديمقراطية والتعددية السياسية والتجسيد الصادق لحرية الرأي والرأي الآخر والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان.. وان منطقها السياسي المتخلف هو سبب فشلها في فهم ومواكبة المتغيرات وهذا هو حال معارضة أحزاب اللقاء المشترك تفتعل الأزمات والفتن وتؤجج المناطقية والمذهبية وتثير النعرات القبلية وتستخدم ورقة الارهاب وتعيد خلط الاوراق في محاولة لتوظيفها لخدمة أهوائها مقدمة أنموذجاً للمعارضة العقيمة والمفلسة على ذلك النحو الذي نتبينه في مواقفها من الديمقراطية المكثفة في اطروحات هذه الاحزاب حول الانتخابات النيابية، والتي تسعى الى تأجيلها عن موعدها.. مخالفة الدستور والقانون وتريد ان تسحب هذه المخالفات للدستور والقانون على كل القوى السياسية في الساحة الوطنية إنجاحها في عدم اجراء الانتخابات النيابية في الموعد المحدد -وهذا مستحيل تحقيقه- يمهد لافتعال أزمات جديدة تستهدف جوهر الديمقراطية.. و من خلال ذلك تصل الى غاياتها في جر الوطن الى ما تريده من الفوضى وعدم الاستقرار لتضعه أمام خيارين.. إما نحن أو هدم المعبد على رؤوس الجميع.

من هنا نقول ان اجراء الانتخابات النيابية الديمقراطية الرابعة في موعدها يوم الـ ٢٧من ابريل ٢٠٠٩م قضية غير قابلة للمساومة والشد والجذب فالدستور والقانون والنهج الديمقراطي التعددي ليس موضوعاً لارضاء احزاب لا هم لها سوى مصالحها الضيقة، في حين ان الديمقراطية هي التعبير عن ارادة الشعب التي يتوجب احترامها من كل القوى السياسية والحزبية في السلطة والمعارضة ولا يتجلى ذلك إلا بالالتزام باجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها ٢٧ابريل ٢٠٠٩م ولابأس من التعاطي مع أي متطلبات موضوعية اخرى لا تتعارض مع ثوابت شعبنا ومصالحه وخياراته السياسية والديمقراطية والتي على اساسها يقوم البناء المؤسسي للدولة اليمنية الموحدة الحديثة.

الشيخ الشائف عضو اللجنة العامة لـ«الميثاق»:

تأجيل الانتخابات استثمار غير مجدٍ للمؤتمر والدستور فوق الجميع

■ أكد الشيخ محمد بن ناجي الشائف عضو اللجنة العامة أن المؤتمر يصر على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري، انطلاقاً من احترامه للدستور ومسئوليته الوطنية في تطبيق النظام والقانون، مشيراً في حوار مع «الميثاق» الى أن المؤتمر لا يستطيع اجبار أحد على المشاركة من عدمها، ولكن مسئوليته كحزب حاكم يمتلك أغلبية وشرعية ممنوحة من الشعب تفرض عليه الالتزام بواجباته الدستورية.

ولفت الشائف الى أن أحزاب المشترك تبحث عن حجج للتأجيل خلافاً لكل احزاب المعارضة في العالم التي تتمسك بإجراء الانتخابات في مواعيدها، وكان بإمكان المؤتمر مجاراتها في عملية التأجيل لضمان البقاء أكبر مدة في البرلمان، ولكنه فضل الالتزام بالدستور والقانون، وأكد الشائف أن مقاطعة الانتخابات خطأ ستتحمله قيادات المشترك وليس الآخرون. وحول ما يسمى باللقاء التشاوري أكد الشيخ الشائف أنه عبارة عن ضرب من التقليد الزائف، يتطلع دعاته للزعامة، أما الشعب فلا يريد زعامات بل يريد الأمن والاستقرار.

□ تفاصيل ص٤

سياسيون وقانونيون:

لا مصلحة وطنية في تأجيل الانتخابات وعلى الجميع احترام الدستور

■ حذر رئيس مركز دراسات المستقبل الدكتور فارس السقاف من سعي أحزاب اللقاء المشترك الى تأجيل الانتخابات بصورة تخالف الدستور والقانون وتتنافى مع النهج الديمقراطي، وأكد في حوار مع «الميثاق»-ينشر لاحقاً- أن التأجيل سيدخل البلد في فراغ دستوري وأزمات متلاحقة، مطالباً المؤتمر الشعبي العام بالتقيد بالدستور وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد نهاية أبريل القادم. مؤكداً أن سعي المشترك وراء صفقات سياسية تتضمن حصوله على دوائر مغلقة يعد انقلاباً على الدستور وتزويراً للانتخابات قبل إجرائها. من جانبه قال رئيس مؤسسة «الوصية» للمحاماة وجيه الوجيه: إنه لا توجد مصلحة حقيقية في تأجيل الانتخابات البرلمانية، مشيراً الى أن المسألة دستورية وعلى الجميع احترام الدستور والقانون النافذ وخوض الانتخابات على قاعدة الشراكة دون قيد أو شرط. مؤكداً أن القانون لا يعرف العواطف ولا التدخلات السياسية، حتى في حالة التوافق السياسي بين الأحزاب على اجراء آخر فلا يمكن تمريره إلاّ من خلال تعديل دستوري، مشيراً الى أن الوقت لم يعد كافياً لأي اجراءات من هذا النوع، لانتفاء مبرراتها فضلاً عن الظروف المحلية والدولية التي تستوجب اجراء الانتخابات وليس تأجيلها.

لجنة الانتخابات توجه رسائل للأحزاب لتحديد مشاركيها لمرحلة الاقتراع والفرز

■ صنعاء-بلغ الحطابي:

■ بدأت اللجنة العليا للانتخابات الاجراءات التنفيذية للمرحلة الثانية بإقرار «٤٥» رمزاً انتخابياً للمستقلين الراغبين في ترشيح أنفسهم للبرلمان القادم في عموم الدوائر الانتخابية في الجمهورية فيما طلبت من لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية قائمة بأسماء الأحزاب المعتمدة ورموزها الانتخابية.. وأكد محمد السقاف بلغيث رئيس قطاع الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني بلجنة الانتخابات لـ«الميثاق» أن القطاع سيقوم خلال اليومين القادمين بمخاطبة الأحزاب والتنظيمات السياسية لتقديم ممثليها في اللجان الانتخابية «الاشرافية، والأساسية والفرز» المشاركة في هذه العملية وفقاً لاتفاق المبادئ الموقع بين الأحزاب والتنظيمات السياسية يونيو ٢٠٠٦م.

موضحاً أنه سيتم توجيه رسائل لمنظمات المجتمع المدني الراغبين في الرقابة على مرحلة الترشيح والانتخاب والفرز القادمة طبقاً للشروط والاجراءات التنظيمية التي سارت عليها المرحلة الأولى مراجعة وتعديل جداول الناخبين.

الشيخ محمد الصباح:

اليمن امتداد عائلي للكويت

■ أكد الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية بدولة الكويت الشقيقة: أن اليمن ليس جاراً فقط ولكنه تاريخ وحضارة وامتداد عائلي.. وأن العلاقة بين اليمن والكويت لم تكن طارئة أو حديثة ولكنها علاقة من قلب التاريخ وستستمر كذلك.. وقال: لقد جئنا الى اليمن بقلوب مفتوحة لأنه لدينا تاريخ مشترك.

وفي كلمته الضافية التي ألقاها في افتتاح أعمال اجتماع اللجنة الوزارية اليمنية -الكويتية المشتركة يوم السبت الماضي بمدينة عدن، قال: إن انطلاق اللجنة الكويتية اليمنية المشتركة في هذا الوقت ستكون رسالة مهمة أتمنى أن تصل الى الجميع بأن ما تم الاتفاق عليه في قمة الكويت الاقتصادية لم يكن فقط حبراً على ورق ولكن هذا تنفيذ عملي لما تم الاتفاق عليه.. وأشار الى أن هذا الاجتماع يشعل شمعة أمل بأن هذه الأمة مازالت حية ومتماسكة.

□ □ □

الميسري يتوعد العابثين بالأمن والاستقرار

■ حذر محافظ أبين المهندس احمد الميسري من المساس بأمن واستقرار اليمن، وقال في اجتماع موسع أمس ضم مشائخ وأعيان يافع وقيادات السلطة المحلية إن قيادة المحافظة والاجهزة الأمنية ستظل بالمرصاد وستضرب بيد من حديد الخارجين والعابثين بالأمن.

وشدد الميسري على أن الأمن والاستقرار عنصران مهمان لإحداث التنمية الشاملة.

ولفت الى أن مدينة جعار كانت وستظل جامعة لكل أبناء اليمن.. وأوضح: «لن نسمح من اليوم بأي تجاوزات لاعاقة مسيرة التنمية والبناء». من جانبهم أكد مشائخ وأعيان يافع تمسكهم بالثوابت الوطنية والوحدوية ووقوفهم صفاً واحداً ضد أعمال التقطع ومختلف الاعمال المخلة بالأمن والخارجة عن القانون، داعين الى أعطاء المزيد من العناية والاهتمام لأوضاع الشباب وتطوير الخدمات العامة في مناطق مديريات يافع.

□ □ □

إغلاق ٣٥ محلاً لبيع الأسلحة والذخائر بصنعاء

■ أغلقت الأجهزة الأمنية بمحافظة صنعاء «٢٩» محلاً لبيع الأسلحة والذخائر بمديريتي أرحب وجحانة بالاضافة الى ست سيارات كانت تعمل كمحلات للبيع.

وجاءت عملية المداهمة والاغلاق بناء على تقارير رفعها مكتب التجارة والصناعة بالمحافظة اشار فيها الى وجود محلات تبيع الاسلحة والذخائر في أرحب وجحانة.

وقال عبدالباسط الكميم مدير مكتب التجارة والصناعة محافظة صنعاء: إنه تلقى توجيهات من المحافظ نعمان دويد باتخاذ الاجراءات القانونية وإغلاق تلك المحلات بصورة عاجلة.

أبناء مثلث الخير: سنقف بقوة ضد من يحاول العبث بأمن الوطن

■ «الميثاق»-بلغ الحطابي:

■ أكد محافظا «مأرب والجوف» أنه لا تهاون مع من يميل بسيادة النظام والقانون أو يسيئ لرصيد تلك المحافظات النضالي والحضاري ويعرقل مسيرة التنمية.

مبينين في تصريحاتهم لـ«الميثاق» استعداد وجاهزية أجهزة الأمن وأبناء هذه المحافظات للضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه العبث بأمن واستقرار البلاد وإقلاق السكينة العامة وتعطيل جهود النماء والتطور.. والتصدي لأعمال التخريب والتقطع والاختطافات.

وثمنوا زيارة رئيس الجمهورية ولقائه بمسئوليها ومشائخها وأعيانها ووجهائها.. مؤكدين أنها حركت المياه الراكدة تنموياً ونفسياً..

وقال محافظ الجوف حسين حازب: إنه في ضوء نتائج لقاء رئيس الجمهورية الثلاثاء الماضي بقيادات وشخصيات محافظات الجوف ومأرب وشبوة عقدت قيادة المحافظة اجتماعاً مع الفعاليات الاجتماعية والسياسية والوطنية بالمحافظة وتم اتخاذ اجراءات قانونية رادعة لا تقبل الابتزاز وتعالج القضايا والمشاكل العالقة والتي تسببت في أعمال التخريب والاختلالات الأمنية وأعمال التقطع وغيرها. مضيفاً: أنه سيتم عقد لقاءات على مستوى المديريات يضم مسئولي الأجهزة التنفيذية والسلطة المحلية والفعاليات الوطنية لوضع رؤى مشتركة لكيفية تجاوز الاختلالات الأمنية والادارية والتنموية وبما يمكن من وضع رؤية عامة على مستوى المحافظة للتصدي لمثل تلك الاعمال التي تعيق عجلة التنمية وتقلق السكينة العامة وتهدد أمن واستقرار البلد.. مشيراً الى أن الجوف تحتاج الى نظرة استثنائية واهتمام حكومي. الى ذلك أشار الاخ ناجي الزايدي محافظ مأرب الى أن قيادة المحافظة وضعت خطة أمنية لملاحقة المطلوبين أمنياً ومتابعة وضبط الارهابيين ومرتكبي الجرائم والذين يقومون بأعمال تخريبية. مؤكداً اعتزام المحافظة بالتعاون مع الشخصيات الاجتماعية من ابناء المحافظة ازالة كل العوائق التي تعترض عجلة التنمية بالمحافظة واستتباب الأمن والسكينة العامة.. مبيناً أن أبناء مأرب مع سيادة النظام والقانون يريدون لمحافظتهم الخير والعطاء والازدهار ويرفضون كل الاعمال التخريبية والاجرامية التي تسيئ لسمعة محافظتهم ووطنهم.

من جانب آخر أبدى عدد من المشائخ والشخصيات الاجتماعية بمحافظات مأرب والجوف وشبوة عن استعدادهم لازالة العقبات التي تحول دون استتباب الأمن واشاعة السكينة في أرجاء الوطن.. وقالوا في أحاديثهم لـ«الميثاق»- تنشر العدد القادم- إنهم سيكونون يداً واحدة مع الدولة والسلطات المحلية في الوقوف ضد تلك الاختلالات والاعمال المسيئة التي يحاول المخربون افتعالها لتحقيق أغراضهم الشخصية وردع كل المتسببين في تشويه صورة محافظاتهم. مؤكدين حاجة محافظاتهم الى المشاريع التنموية والاقتصادية التي تخلق فرص عمل للشباب والعاطلين الذين يكونون فريسة لدعاة الاعمال الخبيثة والخارجة عن النظام والقانون.

المؤتمر الإقليمي لمكافحة القرصنة البحرية يبدأ أعماله بصنعاء غداً

■ صنعاء-«الميثاق»:

■ تبدأ في صنعاء غداً أعمال التجمع الإقليمي للدول المطلة على البحر الأحمر لمكافحة القرصنة البحرية، بمشاركة تسع دول هي «اليمن والسعودية ومصر والأردن والسودان وجيبوتي والصومال»، إلى جانب الإمارات وباكستان وقوات التحالف الدولية الموجودة في المنطقة من أمريكا وفرنسا وبريطانيا. ويناقش المؤتمر على مدى يومين الإجراءات التنفيذية للمحافظة على أمن البحر الأحمر وخليج عدن. وقال رئيس مصلحة خفر السواحل العميد علي راصع إن المؤتمر سيناقش مشكلات القرصنة البحرية على خط الملاحة الدولية والأضرار والخسائر الناجمة عن أعمال القرصنة وتهريب المخدرات، إضافة إلى مناقشة آلية جديدة لدعم القوات البحرية وخفر السواحل الإقليمية وتأمين خطوط الملاحة الدولية. وكانت اليمن وقعت وسبع دول على مدوّنة سلوك بشأن مواجهة القرصنة والسطو المسلح على السفن في منطقة غربي المحيط الهندي وخليج عدن قبالة السواحل الصومالية، في ختام أعمال المؤتمر الدولي للقرصنة البحرية المنعقد في جيبوتي خلال الفترة من ٢٦- ٢٩ يناير الماضي.

إلى ذلك أوضح وزير النقل خالد إبراهيم الوزير أن الدول التي وقعت على المدوّنة تشمل «اليمن وجيبوتي وإثيوبيا وتنزانيا وسيشيل والصومال ومدغشقر والمالديف» فيما سيتم التوقيع لاحقاً على المدونة من بقية الدول التي شاركت في مؤتمر جيبوتي والبالغ عددها ٢١ دولة، مبيناً أن سريان المدوّنة يتم بمجرد توقيع دولتين عليها.

الجدير بالذكر ان عام ٢٠٠٨م شهد وقوع (٤٢) حادثة قرصنة وعدد (٦٩) محاولة قرصنة، وهناك (١١) سفينة تجارية متعددة الجنسيات في قبضة القراصنة فيما بلغ عدد البحارة المحتجزين لدى القراصنة (٢٢٢) بحاراً.. بينما بلغ اجمالي ماتمّ احتجازه عام ٢٠٠٨م من البحارة (٨١٥) بحاراً.